الباحث

أ.م. د. جعفر اصغر عباس

المعارضة الوطنية واستراتيجية بريطانيا تجاه العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢م

Researcher

Assist.prof .Dr. Jaafar Asghar Abbas

The National Opposition and Britain's Strategy towards Iraq in the Man-date Era 1921-1932

مجلة آداب كركوك، المجلد (١) العدد (١) السنة اذار ٢٠٢٥

معلومات الباحث

اسم الباحث الأول:
أ.م.د. جعفر اصغر عباس

البريد الإلكتروني:
Jaafar_abbas@uokirkuk.edu.iq

رقم الهاتف: ٠٧٧٠٥١٢٥٢٣٦
القسم: التاريخ
الكلية: الآداب
الجامعة: كركوك
البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: نظام الانتداب، علاقات الصداقة والتحالف، المعارضة

معلومات البحث

تاريخ البحث
الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٢٢
القبول: ٢٠٢٥/٣/١
التوفر على الانترنت: ٢٠٢٥/٣/١

عنوان البحث

المعارضة الوطنية واستراتيجية بريطانيا تجاه العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢م

ملخص البحث

بعد خضوع العراق لنظام الانتداب البريطاني على وفق المقررات الدولية ، ركزت بريطانيا جهودها على ممارسة سياسات استعمارية في العراق تحت واجهة الانتداب ، ولكن تلك السياسة سرعان ما انكشف امرها وأثارت ردود فعل وطنية رافضة ، عندئذ اضطرت بريطانيا الى وضع استراتيجية جديدة تجاه العراق تقوم على صياغة مضمون الانتداب الممقوت من قبل العراقيين بمعاهدة تظهر العلاقة بين الجانبين وكأنها علاقة صداقة وتحالف ، ولكنها في الواقع لا تمس مطلقا جوهر المصالح البريطانية ، وهذا الامر كان على خلاف اعتقاد العراقيين من ان العلاقة القائمة على معاهدة يجب ان تعني الاستقلال وانهاء الانتداب الذي يمثل شكلا من اشكال السيطرة الاستعمارية .

هكذا أدى اختلاف وجهات النظر بين الإنكليز والعراقيين حول شكل العلاقة التي يجب ان تسود بين الطرفين خلال سنوات الانتداب الى خوض صراع مرير بين المعارضة الوطنية والإدارة البريطانية التي سعت الى تكريس هيمنتها الاستعمارية على العراق بعناوين وأساليب مختلفة.

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

Kirkuk Journal of Arts, Number (1), Volume (1), Year\may\ 2025

Researcher information

Researcher:
Assist.prof .Dr. Jaafar Asghar Abbas

E-mail:
Jaafarabbas@uokirkuk.edu.iq

Phone number: 07705125236

Department: History

College:Arts

University: Kirkuk

Country:Iraq

Key words: Mandate system, friendship and alliance relations, opposition

Search information
Search history
Receipt:22 /2/2025
Acceptance:1 /3/2025
Online availability:1 /3/2025

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

The National Opposition and Britain's Strategy towards Iraq in the Man-date Era 1921-1932

Abstract

After Iraq was subject to the British Mandate system in accordance with international decisions, Britain focused its efforts on practicing colonial policies in Iraq under the mandate of the mandate. The Mandate abhorred by the Iraqis with a treaty that shows the relationship between the two sides as a relation-ship of friendship and alliance, but in reality it does not touch at all the essence of British interests, and this matter was contrary to the Iraqis' belief that the relationship based on a treaty should mean independence and the termination of the mandate, which represents a form of control colonialism.

Thus, the difference of views between the English and the Iraqis about the form of the relationship that should prevail between the two parties during the years of the mandate led to a bitter struggle between the national opposition and the British administration, which sought to consolidate its colonial dominance over Iraq with different titles and methods.

Keywords: the British Mandate, colonial policies, Faisal I, the national opposition, a treaty, the Mosul issue, independence.

١-المقدمـــة

لا ريب ان عهد الانتداب البريطاني للعراق يعد مرحلة حساسة واساسية في تاريخ العراق المعاصر، اذ انه حمل في ثناياه الكثير من التغيرات والتطورات الأساسية للمجتمع العراقي.

ويأتي في مقدمة تلك التطورات تأسيس الدولة العراقية وإرساء شكل النظام السياسي الجديد الذي قام على وفق الأسس النيابية والدستورية والحزبية تحت الاشراف البريطاني المحتل ومن خلال النخبة السياسية العراقية، وذلك لتسهيل الهيمنة البريطانية على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية خدمة لمصالحها الاستعمارية.

ان اللافت للنظر في تلك التطورات السياسية انها كانت لا تعني في منظور الحركة الوطنية العراقية التي عبرت عن اماني الامة العراقية في التحرر والاستقلال غير الخروج من السيطرة العثمانية والخضوع للسيطرة الاستعمارية البريطانية. وعلى هذا الأساس أدت القوى الوطنية على مختلف اصنافها ومراتبها دورا هاما في التعبير عن الموقف الشعبي الرافض لكل اشكال السيطرة الاستعمارية. فشكلت الى جانب النخبة السياسية المتصدية للحكم في بلورة سياسة وطنية مؤثرة لنيل المطالب المشروعة للعراق في الحرية والسيادة والاستقلال والحفاظ على وحدته السياسية، وان كان تحقيق تلك المطالب قد تم بصيغة تدريجية امام التحديات الجسام التي خيمت على العراق في تلك المرحلة.

فيا ترى ما هي استراتيجية بريطانيا إزاء العراق في تلك المرحلة، وعلى أي الأسس قامت لتحقيق اطماعها الاستعمارية، وكيف واجهت المعارضة الوطنية تلك السياسة وسعت الى فضحها ورفضها بمختلف الوسائل وصولا الى تحقيق أهدافها

الوطنية. هذه أبرز المحاور التي نحاول استجلاء الحقيقة التاريخية عنها من خلال هذا البحث.

١-١ تمهيـــد

منذ أن تقرر وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠م وعهد لبريطانيا بمهمة إدارته ، تصاعدت وتيرة النضال الوطني ضد الاستعمار ، وأخذت القوى الوطنية تنظم الاجتماعات والمظاهرات السلمية لرفض كل أشكال السيطرة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال التام ،ولما أخفقت الوسائل السلمية في نيل المطالب المشروعة للشعب العراقي في إقامة حكومة عربية مستقلة ، تلك المطالب التي جوبهت بمعارضة وقمع بريطاني شديد ، وإزاء تذمر الشعب العراقي من الضغط السياسي والاقتصادي الذي فرضته إدارة الاحتلال البريطاني، تبيّن للحركة الوطنية أن قضية العراق لا يمكن معالجتها إلا بالثورة المسلحة وهكذا جاءت أحداث الثورة الوطنية في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م، والتي كلفت البريطانيين خسائر مادية ومعنوية كبيرة وجعلتهم يدركون بعدم جدوى الحكم المباشر للعراق لما يترتب عليه من تكاليف باهظة وتصادم مع العراقيين (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٥-٤٥). وعلى هذا الأساس اضطرت الحكومة البريطانية إلى تغيير سياستها في العراق فأوعزت إلى السير برسي كوكس بالعودة إلى العراق ، والتمهيد لتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ، والتي اعلن عن قيامها في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني – نقيب أشراف بغداد – التي مهدت لترشيح فيصل بن الحسين ملكاً على العراق (اليوزبكي ، وآخرون ، ١٩٧٤ ، ص ٨١-٨٢) ؛ (احمد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٥-٢٠٠).

ونظرا لضعف هذه الحكومة وخضوعها لإرادة المندوب السامي البريطاني صاحب السيادة العليا، فقد استمرت حالة الرفض الشعبي للانتداب البريطاني ، وبعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣آب ١٩٢١م ، ولإدراك السلطات البريطانية مدى الكره الذي يكنه العراقيين لنظام الانتداب ومن أجل التخفيف من حدة هذا الكره ، وإظهار بريطانيا بمظهر الدولة الحليفة والصديقة للعراق وليس المهيمنة أو الموجهة بالفعل لمقدراته السياسية ، وضعت الحكومة البريطانية استراتيجية جديدة للتعامل مع النظام الجديد تقوم على صياغة مضمون الانتداب بمعاهدة بديلة تظهر العلاقة بين الدولتين (العراق وبريطانيا) وكأنها علاقة تحالف إلا إنها في الواقع لا تمس مطلقا جوهر المصالح البريطانية في العراق (نظمي ، وآخرون ، ص ١٦٤) .

بينما كان اعتقاد العراقيين أن الوصول إلى صيغة تعاهدية وتحالفية يعني إنهاء الانتداب، وخطوة نحو الاستقلال ، فقد رأت بريطانيا فيها واسطة لتنظيم علاقاتها مع العراق بما يمكنها من الاحتفاظ بالانتداب (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٧) ، وعلى هذا الأساس لما نقل الملك فيصل هذا التطلع إلى السلطات البريطانية أثناء المباحثات التمهيدية التي جرت لتقرير طبيعة العلاقات مع بريطانيا بضرورة إلغاء نظام الانتداب ، جوبه برفض شديد وبالتهديد بالانسحاب من العراق وتركه وحيدا في مواجهة مشاكله الداخلية والخارجية (نظمي ، وآخرون ، ص ١٦٤-١٦٥) ؛ (الخطاب ، ١٩٧٦ ، ص ٥٠-٥٢).

وهكذا يتضح أن بريطانيا قد عقدت العزم على تنفيذ ما اخطته من استراتيجية تجاه العراق وهي سياسة تقوم على ضرورة أن تكون هناك معاهدة ، أو معاهدات تحكم علاقاتها بالعراق وتحمل الأسس ذاتها التي يتضمنها نظام الانتداب ، مع التأكيد على

عدم ذكر كلمة الانتداب – الممقوت من قبل العراقيين – في أي من مضامين المعاهدات المقبلة (نظمي ، وآخرون ، ص ١٦٥) .

٢-المعارضة الوطنية والمعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام ١٩٢٢م:

بعد أن قطعت المفاوضات السرية شوطاً بعيداً بين الوفدين العراقي والبريطاني لتقرير طبيعة العلاقة بين البلدين ، والتي كانت قد بدأت بعد تتويج فيصل ملكاً على العراق ، وأعلن عنها رسميا في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢١ على عهد وزارة النقيب الثانية(نعمة ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٢) ، لم يكن الشعب العراقي في معزل عن تلك المفاوضات التي كانت تجري بين الملك فيصل وحكومته وبين المندوب السامي البريطاني (بيرسي كوكس) ممثلا عن حكومته ، ولما اتضح للقوى الوطنية بأن الانتداب سيصاغ في قالب معاهدة ، وان بريطانيا سوف تمارس الانتداب بها على العراق عن طريق المعاهدة اتخذت هذه القوى جميع الوسائل الممكنة لإحباط هذا الأمر ، منها عقد الاجتماعات ، والقيام بالمظاهرات، وتأليف الأحزاب ، وتقديم المذكرات والبرقيات للملك والمندوب السامي ، ونشر المقالات في الصحف لتوعية الشعب وتقوية الشعور الوطني ضد المعاهدة (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٧٩) .

وعلى هذا النحو استمرت الحركة الوطنية في معارضتها للمعاهدة والانتداب مطالبة الملك فيصل بوضع حد للتدخل البريطاني في الشؤون الإدارية ، وتشكيل وزارة من الأكفاء المخلصين وعدم التوقيع على أية معاهدة أو أجراء مفاوضات بشأنها قبل تأليف المجلس التأسيسي (العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٧٠-٧١)؛ (العكام ، ١٩٧٥ ، ص١٠٩) ؛ (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ١٢٣) .

ومن جانبه وبتوجيه من وزير المستعمرات أبلغ المندوب السامي (بيرسي كوكس) الملك فيصل في ١٨ أيلول ١٩٢٢ بضرورة تشكيل وزارة قادرة على القيام بأعباء إدارة الحكم وتنفيذ الخطة السياسية التي تقترحها الحكومة البريطانية ، ولما كانت الحكومة التي أقرت مسودة المعاهدة بتاريخ ٢٥/ حزيران / ١٩٢٢م برئاسة عبد الرحمن النقيب لذا كان الأخير المرشح الوحيد حسب قناعة المندوب السامي للقيام بمهمة التوقيع على المعاهدة ، وهكذا جاء تشكيل وزارة النقيب الثالثة في ٣٠ أيلول ١٩٢٢م من أجل تنفيذ المهمة الأساسية التي حدد لها وهي التوقيع رسمياً على المعاهدة مع الجانب البريطاني (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ١٣٥-١٣٦) ، وبعد عشرة أيام من تشكيل الوزارة الجديدة ، قرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ، فوقعت بالأحرف الأولى من قبل عبد الرحمن النقيب رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامي البريطاني (بيرسي كوكس) ، ووفق المادة (١٨) تصبح المعاهدة نافذة المفعول حال تصديقها من قبل الفريقين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتبقى معمولا بها لمدة عشرين سنة، كما أن قرار مجلس الوزراء تضمن أن تكون المعاهدة سارية المفعول بعد قبولها من المجلس التأسيسي وان يكون قبولها من مجلس الوزراء مقروناً بالشروع بالانتخابات لعقد المجلس التأسيسي(الحسني ، ١٩٨٩ ، ج٣ ، ص ٣٣) (الخطاب ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥-٤٦) .

على الرغم مما أصاب المعارضة الوطنية من انتكاسة ظاهرة نتيجة السياسة العنيفة التي جوبهت بها من قبل سلطات الانتداب البريطاني ، فكانت الأجواء السياسية التي رافقت إقرار وزارة النقيب الثالثة للمعاهدة رسمياً هادئة جداً ، ولمّا كانت المرحلة الثانية هي مرحلة إجراء انتخابات المجلس التأسيسي المنوط به أمر تصديق المعاهدة كما جاء في قرار مجلس الوزراء الأنف الذكر، فأن الحركة الوطنية التي رفضت

المعاهدة قد أعلن زعمائها مقاطعة الانتخابات في محاولة منها قطع الطريق أمام الجهود الحكومية المدعومة بريطانياً والرامية إلى تصديق المعاهدة في المجلس المرتقب ، وعلى هذا الأساس اثر صدور الإرادة الملكية بالشروع في الانتخابات اعتبارا من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢م ، قدم زعماء المعارضة الوطنية إلى الحكومة مذكرة اعلنوا فيها شروطهم للمشاركة في الانتخابات تمثلت في إلغاء الإدارة العرفية ، واطلاق حرية الاجتماعات والمطبوعات ، وسحب المستشارين البريطانيين من الألوية كما طالبوا بإعادة المنفيين السياسيين الذين ابعدهم المندوب السامي في حادثة ذكرى تتويج الملك فيصل والسماح بتشكيل الجمعيات السياسية . ولكن الحكومة لم تستجب لهذه الشروط عندئذ تفاقم الوضع باعلان رجال الدين تضامنهم واتحادهم مع زعماء المعارضة الوطنية وقرروا مقاطعة الانتخابات مالم تستجب الحكومة لمطالب الحركة الوطنية السابقة فأصدروا بذلك فتاوى تحرّم المشاركة في الانتخابات (البصير ، ١٩٩١ ، ص ٤٨٥).

وترك موقف رجال الدين أثرا كبيرا على الجماهير فقد توقفت الانتخابات في اكثر مدن العراق(العكام ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٤-١٢٥) ؛ (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ١٧٠-١٧١) ، وإزاء ذلك حاولت الحكومة البريطانية تهدئة الوضع المتأزم في العراق فقلصت مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى اربع سنوات بموجب بروتكول (ملحق) وقع عليه الجانبان العراقي والبريطاني في ٣٠ نيسان ١٩٢٣م وكأنها حاولت الإيحاء إلى الشارع العراقي ولاسيما قيادات المعارضة الوطنية أن هذا الإجراء يمثل مرونة في السياسة البريطانية أو تنازلاً عن بعض شروط المعاهدة كما يترائى ، واقناعهم بقرب ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم لغرض تليين مواقفهم من المعاهدة

تمهيدا لأمر التصديق عليها في المجلس التأسيسي المرتقب (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩-٤٠) ؛ (حسين ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠٣).

وعلى الرغم من تأييد بعض رؤساء العشائر لسياسة الحكومة فقد استمرت مقاطعة الانتخابات ، لذلك عمدت السلطات إلى انتهاج سياسة الشدة في أجرائها فأكرهت بعض زعماء المعارضة الى مغادرة العراق

واعتقلت آخرين ونفتهم إلى الخارج (١) وهكذا بعد ان تمكنت حكومة عبد المحسن السعدون من معالجة اكثر الأسباب التي حالت دون إتمام الانتخابات أعلنت عن استئنافها مجددا في ١٢ تموز ١٩٢٣م ، ولأجل ممارسة الضغوط على الملك فيصل وقطع الطريق أمام أي أكثرية نيابية تكون معارضة للمعاهدة ، ولاسيما بعد ورود انباء من الموصل تشير الى فوز الوطنيين وكذلك ازدياد نشاطهم في بغداد ، ادعى المندوب السامي (هنري دوبس) (٢) ، في كتاب سري وجهه إلى الملك فيصل في ٣١ آب ١٩٢٣م، عن طريق مستشار وزير الداخلية (كينهان كورنواليس) أن الملك فيصل وحكومته يرغبون أكثرية متطرفة في المجلس لرفض تصديق المعاهدة(عبد اللطيف ، ١٩٩١ ، ص ١٣٦) ؛ (فهد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٦) .

وعلى الرغم من نفي الملك مزاعم المندوب السامي الا ان تلك الضغوط تركت اثرا واضحا في إتمام الانتخابات الثانوية على النحو الذي يرضي الجانب البريطاني (الحسني ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٩) ؛ (عبد اللطيف ، ١٩٩١ ، ص ١٣٩) .

وفي ٢٥ شباط ١٩٢٤م قررت وزارة الداخلية اجراء الانتخابات النهائية وقد تم إنجازها بتدخل واضح من قبل الحكومة والمندوب السامي لضمان فوز مرشحين موالين لسياسة الحكومة بناءً على مقتضيات السياسة البريطانية واصبح اكثر من ٧٠٪ من

مقاعد المجلس من نصيب مرشحي الحكومة وفازت المعارضة بخمسة عشر مرشحا (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١١٩-١٢٩) .

وفي ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي . واشار في الخطاب الذي القاه الى ثلاثة مطالب أساسية هي : البت في المعاهدة العراقية – البريطانية ، وسن الدستور العراقي ، وتشريع قانون

---

(١) اكرهت الحكومة السيد محسن أبو طبيخ بصورة غير رسمية على مغادرة البلاد فسافر في ١٤ حزيران ١٩٢٣م الى سوريا ، كما اعتقلت الحكومة الشيخ مهدي الخالصي وأولاده بتهمة التحريض على مقاطعة الانتخابات ونفتهم الى مكة المكرمة ، للتفاصيل ينظر : (الحسني ، ١٩٨٨، ج١ ، ص ١٧١- ١٧٧) ؛ (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٦-١٢٨)

(٢) كان هنري دوبس يعمل مساعدا لبيرسي كوكس اول مندوب سامي بريطاني عين في العراق في ٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، وانتهى تكليفه في نيسان ١٩٢٣م وغادر العراق نهائياً في الأول أيار من نفس العام ، وعلى اثر ذلك تولى هنري دوبس مهام المندوب السامي في العراق ، ينظر : (الحسني ، ١٩٨٨، ج١ ، ص١٨٠).

الانتخاب للمجلس النيابي . وفي ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري المعاهدة وملاحقها(٣) ، إلى رئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون ، وعند عرضها اقترح عدد من النواب تأليف لجنة خاصة لتدقيق المعاهدة ، وشكلت اللجنة برئاسة ياسين الهاشمي وضمت خمسة عشر عضواً يمثلون الألوية العراقية (الحسني ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٤-٢١٨) .

عقدت اللجنة اجتماعات مطولة لفحص بنود المعاهدة وما يتفرع منها ، فدرست المذكرات والوثائق واستجوبت واستأنست بآراء الخبراء والاختصاصيين والوزراء وغيرهم من جماعات مختلفة عن طريق الأندية والصحف ، وتحول موضوع المعاهدة الى اهم ما يشغل الناس ولاسيما في بغداد ، فأبدت جميع فئات الشعب من علماء وأساتذة المدارس والمحامون والشباب المثقف اهتمامها بأمر المعاهدة واخذوا في تنظيم الاجتماعات في النوادي الخاصة والعامة لأبداء الآراء حول المعاهدة وملاحقها وقاموا بالمظاهرات معلنين عن سخطهم على المعاهدة ، واسمعوا أصواتهم للحكومة والنواب مطالبين بتعديلها بما يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب في طريق الحرية والاستقلال (الحسني ، ١٩٨٩ ، ص ١٠١) ؛ (الجدة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢) .

لقد أحدثت هذه الاحتجاجات والتظاهرات صدى واسعاً في داخل المجلس النيابي ، حتى انقلب كثير من الأعضاء من صفوف المؤيدين للمعاهدة ، والانضمام إلى الكتلة المعارضة لها تلبية لرغائب الشعب فطالبوا بتعديلها قبل ابرامها(الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٢-١٧٣) ؛ (الجدة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٢).

هكذا تركت المعارضة الوطنية بصماتها داخل المجلس التأسيسي ، واختلت الموازين فيه وانقلبت الأكثرية بين معارض للمعاهدة او متردد في تأييدها بعد ان أرادها صناع السياسة في لندن ان تكون في صالحها (العراق في رسائل المس بيل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠٩) .

لقد كان الموقف يزداد حرجا للمندوب السامي والملك فيصل، وحاول الأخير مع رئيس حكومته الحصول على ضمانين من الحكومة البريطانية لطمئنة المترددين في المصادقة على المعاهدة. الأول: حسم قضية الموصل لصالح العراق في وجه المطالب التركية بها ، والثاني : ان ينتهي الانتداب مع انتهاء مدة المعاهدة وهي أربع سنوات

سواء دخل العراق في عصبة الأمم أم لم يدخل (العراق في رسائل المس بيل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠٣) .

---

(٣) في ٢٥ آذار ١٩٢٤وقع الجانبان العراقي والبريطاني على اربع اتفاقيات تفرعت من المعاهدة وحسب موادها الثانية والسابعة والتاسعة والخامس عشرة وبموجب هذه الاتفاقيات احكمت بريطانيا السيطرة و الاشراف على الشؤون الإدارية والعسكرية والقضائية والمالية للعراق والحقت هذه الاتفاقيات بالمعاهدة كجزء لا يتجزأ منها . للتفاصيل ينظر : (الحسني، ١٩٨٨، ص ٣٠٥-٣٣٨) .

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٤ ابلغ المندوب السامي الملك فيصل عن موافقة الحكومة البريطانية على إعطاء هذين الضمانين ، ولكن بشروط كانت المعارضة الوطنية ترفضها ، وتمثلت تلك الشروط بعدم استعداد بريطانيا إجراء أي تعديل في المعاهدة وملاحقها قبل المصادقة عليها من المجلس التأسيسي ، والأمر يتعلق بالأخير في أن يقبل المعاهدة وملاحقها كما هي أو يرفضها برمتها حسب ما يراه الأفضل لمصلحة العراق (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٢١) ؛ (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٣-١٧٤) .

وبعد يومين أي في ٢٨ نيسان اخبر المندوب السامي الملك فيصل تأكيد آخر فيما يخص انتهاء الانتداب على العراق ، وصرح عن نية الحكومة البريطانية بالطلب من عصبة الأمم قبول معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق مع البروتكول والاتفاقيات ، معتبرة إياها الوثائق القانونية التي تنظم علاقات بريطانيا والعراق عوضاً عن لائحة الانتداب المعروضة سابقاً على عصبة الأمم وان الحكومة البريطانية لا تنوي البقاء بعد انتهاء مدة المعاهدة سواء اصبح العراق عضواً في عصبة الأمم ام لم يصبح ، « متولية وضعية ما إزاء العراق غير الوضعية التي قد تعيَن في أي اتفاقية تالية ، مما

يقر قرار الحكومتين على الدخول فيها ، كما هو منوي في البروتكول » (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٢٢) .

لم تترك التأكيدات البريطانية هذه أثرا على مواقف الوطنيين والمعارضة في خارج المجلس وداخله ، في غضون ذلك قدمت لجنة تدقيق المعاهدة في ٢٠ أيار ١٩٢٤ تقريرها المكون من [٦٥] صفحة إلى المجلس التأسيسي ، وطالب التقرير بإجراء تعديلات في المعاهدة وملاحقها بما يضمن مصالح العراق ويصون استقلاله (العراق في رسائل المس بيل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠٧) ؛ (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٥) .

وكان المندوب السامي يكتب إلى حكومته عن كل ما يجري في الأوساط الرسمية والشعبية حول المعاهدة، ويقترح وضع الخطط اللازمة للسياسة البريطانية التي سيسار بموجبها في العراق في حالة رفض المعاهدة (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٢٧) .

وعلى هذا الأساس كانت الضغوط البريطانية تتزايد والسياسية البريطانية تتشدد في اتجاه حمل العراقيين على تصديق المعاهدة من دون أي تعديل فيها ولأجل ذلك أصدرت الحكومة البريطانية إنذاراً حددت فيه يوم ١١ حزيران ١٩٢٤ موعداً نهائياً لإتمام تصديق المعاهدة أو رفضها وهو الموعد الذي تعقد فيه عصبة الأمم جلسته المقبلة (العراق في رسائل المس بيل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠٧) ، فأرسل رئيس الحكومة البريطانية (رامزي ماكدونالد) في ٢١ أيار ١٩٢٤ كتاباً إلى السكرتير العام لعصبة الأمم ، يخص مستقبل العلاقات بين بريطانيا والعراق ، وطلب ادراج موضوع العراق في جدول أعمال المجلس في اجتماعه القادم وكان أخطر ما تضمنه الكتاب تمثل في الفقرة الأخيرة التي افترضت عدم قبول المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي قبل جلسة مجلس الجمعية المقبلة ، عندئذ ستحدث وضعية جديدة وقد لا يبقى لدى الحكومة

البريطانية من خيار سوى استحصال موافقة مجلس العصبة لأجل اتخاذ ترتيب آخر بدلا من المعاهدة وملحقاتها لأجل تأمين تنفيذ المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم فيما يخص العراق ، وفي ٢٦ آيار سلم المندوب السامي نسخة من كتاب (ماكدونالد) الى الملك فيصل وطلب منه ان ينشر قرار الحكومة البريطانية هذا بشكل واسع في العراق بدون تأخير (الحسني ، ١٩٨٩ ، ج٢ ، ص ١٠٩-١١٠) ؛ (الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٨) . لقد كان هذا تهديدا واضحاً وصريحاً بالعودة الى صك الانتداب وتطبيقه بصيغته الاصلية اذا رفض العراقيون تصديق المعاهدة .

ومن ذلك أيضا كان الضغط الذي مارسه المندوب السامي على أعضاء المجلس النيابي مستغلا قضية ولاية الموصل ومطالبة الاتراك بها ، وبدء اعمال مؤتمر القسطنطينية بين الطرفين التركي والبريطاني في ١٩ أيار ١٩٢٤م لمتابعة القضية (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩-٤٥)، ففي ٣١ أيار ١٩٢٤ حضر المندوب السامي بنفسه الى اجتماع المجلس وخاطب أعضائه قائلاً : « انه قد بلغني أن بعض النواب قدموا تقريراً يقولون فيه ان المجلس لا يقبل تصديق المعاهدة مالم تقدم بريطانيا ضمانات بتعديلها وفق تقرير اللجنة ، وأكد ان طلبا كهذا تعده الحكومة البريطانية رفضاً للمعاهدة وملاحقها ثم أضاف محذراً انه يجب على المجلس ان يلاحظ تأثير سير اعماله على مفاوضات قضية الموصل ، فقد وردتنا معلومات تفيد بان الاتراك صاروا يطالبون بولاية الموصل ويرفضون إحالة الامر الى عصبة الأمم » (الحسني ، ١٩٨٩ ، ج٢ ، ص ١٠٧) .

لقد كان المندوب السامي صريحاً ، ومغزى خطابه واضحاً جداً إذ ربط مصير العراق ووحدته بالتصديق على المعاهدة ، وترك ذلك اثراً بالغاً في نفوس النواب ،

فأصبحت قضية الموصل التي هي أول مسألة حيوية تهم الجميع يرتبط مصيرها بالمعاهدة (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٢٧) .

ومن جهة أخرى اصبح الملك فيصل في موقف متحير نتيجة الضغوط الكبيرة التي كان يتلقاها من الجانب البريطاني المصمم على تصديق المعاهدة قبل اجراء التعديلات عليها ، والمعارضة الوطنية المدعومة بتأييد جماهيري واسع التي تطالب بالتعديل قبل التصديق(الادهمي ، ١٩٨٩ ، ص ١٨١) (٤) إلا انه بدأ يميل في نهاية الامر باتجاه تمرير المعاهدة باستعمال نفوذه الشخصي ، وأخذ يتصل بالنواب فرادى ومجتمعين واقامة المآدب لهم في بلاطه وحثهم على تصديق المعاهدة ، ولكن جهود الملك لم تترك اثره المرتجى ، فعندما عقد المجلس جلسته الثالثة والعشرون في ١٠ حزيران استمرت المعارضة على رأيها في عدم تصديق المعاهدة حتى يتم حسم مشكلة الموصل ، وهكذا طال النقاش فاقترح رئيس المجلس تأجيل

---

(٤) ويبدو ان رأي الدكتورة رجاء الخطاب في موقف الملك فيصل اقرب للحقيقة التاريخية اذ اشارت الى ذلك بقولها ان الملك فيصل كان مناورا في موقفه من المعاهدة والانتداب ، فتارة كان يتبنى مواقف الوطنيين فيطالب بإلغاء الانتداب بوصفه ملك منتخب من قبل العراقيين فيظهر بمظهر الملك المدافع عن مصالح شعبه ، الا انه يتراجع عن موقفه عندما يشعر بضغوط وإصرار الحكومة البريطانية على تنفيذ سياستها في قالب معاهدة لانه غير مستعد ان يتحدى بريطانيا التي جاءت به ملكا على عرش العراق . ينظر : (الخطاب ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١-١٥٢).

الجلسة الى الغد ، للبت في أمر المعاهدة وملاحقها (نعمة ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٦). ولما علم المندوب السامي بأمر التأجيل، انزعج كثيراً ، وتوجه الى البلاط الملكي وسلم بيد الملك مذكرة تضمنت انذاراً شديد اللهجة جاء فيه « ... بناءً على عدم وجود أمل في التوصل الى اتفاق حول المعاهدة في المجلس، لهذا طلب إليَّ ان أوجه انظار

جلالتكم كشرط لاستمرار تأييد حكومة بريطانيا ان تصدر فوراً تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي، وان تأمروا بموجبه حل المجلس اعتبارا من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١١/١٠حزيران ١٩٢٤ » ، وطلب المندوب من الملك في تلك المذكرة ان يبلغ ذلك الامر رسمياً عن طريق رئيس الوزراء الى رئيس المجلس التأسيسي قبل الساعة السابعة من صباح يوم ١١/ حزيران ، وان تصدر التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس واحاطتها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الامر (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٣٢) .

ثم صدرت الأوامر الى مستشار وزارة العدلية ليعد لائحة قانون بحل المجلس التأسيسي فأعدها فوراً ، ومن جهة أخرى دارات مباحثات بين المندوب السامي والملك ورئيس الوزراء ورئيس المعارضة ياسين الهاشمي لايجاد حل للازمة القائمة ، فأقترح المندوب السامي ان يدعى المجلس التأسيسي الى عقد جلسة
استثنائية قبل منتصف الليل من هذا اليوم لتصديق المعاهدة ، فقبل هذا الاقتراح (الحسني ، ١٩٨٩ ، ج٢ ، ص ٩٣) واتبعت أساليب مختلفة لجمع النواب وفي الساعة العاشرة والنصف من ليلة ١١/١٠ حزيران عقد المجلس التأسيسي جلسته الاستثنائية بحضور (٦٨) نائباً وغياب (٣٢) ، وقرأ على مسامعهم تقريرين احدهما للمعارضة التي طالبت بأجراء تعديلات على المعاهدة قبل تصديقها ، وبعد أجراء التصويت لم ينل التقرير على موافقة الأكثرية ، ثم قدم التقرير الثاني باسم الحكومة التي اوصت بالمصادقة على المعاهدة وملاحقها على ان تدخل الحكومتان العراقية والبريطانية فورا في المفاوضات لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس ، وتصبح المعاهدة لاغية اذا لم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل وجرى التصويت فحصل على موافقة ٣٧ نائبا وعارضته ٢٤ وامتنع ثمانية

عن التصويت وبهذا عدَ تقرير الحكومة مقبولاً (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٩-١٦٢) ؛ (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج١ ، ص ٢٣٢-٢٣٥) .

وهكذا فان موقف المعارضة الوطنية التي عبرت عن إرادة الجماهير كان واضحاً من المعاهدة التي أريد لها أن تكون غطاءً للانتداب وعلى هذا الأساس جاء الموقف من المعاهدة امتداداً لموقف الشعب الرافض للانتداب ، وعلى الرغم من إمرار المعاهدة بمختلف الوسائل وأساليب الضغط والاكراه التي مارستها سلطات الانتداب البريطاني في مختلف المراحل فأن المعارضة الوطنية قد اجتازت في سبيل مقاومتها للمعاهدة ثلاث مراحل كانت الأولى في سبيل عدم توقيعها من قبل الحكومة ، والمرحلة الثانية تمثلت في عرقلة اجراء انتخابات المجلس التأسيسي وافشالها ، اما المرحلة الثالثة فكانت التأثير على أعضاء المجلس ومحاولة جلبهم الى الصف الوطني لعدم تصديق المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي ، وخلاصة هذا الموقف كانت توحي للإنكليز بأن الشعب العراقي يقاوم الاستعمار ويرفض كافة اشكاله وصوره واقنعته .

٣-تطورات قضية الموصل وأثرها في العلاقات العراقية – البريطانية (معاهدتي عام ١٩٢٦، وعام ١٩٢٧م)

نشأت مشكلة الموصل في أعقاب الحرب العالمية الأولى إثر هزيمة الدولة العثمانية وانهيارها، وقيام الدولة العراقية تحت وصاية بريطانية، حتى تأسست المملكة العراقية عام ١٩٢١م، وبموجب اتفاقية سايكس- بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦م كانت الموصل واقعة ضمن النفوذ الفرنسي، ثم أصبحت تحت النفوذ البريطاني بحكم مقررات مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠. في حين عدَت الحكومة التركية وحسب الميثاق الوطني التركي الذي صدر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠م ولاية الموصل من المناطق التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة ، وانها جزء لا يتجزأ من

الدولة التركية الحديثة (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥) . وبقيت السياسة التركية تجاه الموصل قائمة على أساس المطالبة بالعودة للحكم التركي ، حتى تم عقد معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣م تحت اشراف عصبة الأمم . ونصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة للمعاهدة المذكورة على تعيين الحدود بين العراق وتركيا باتفاق ودي بين تركيا وبريطانيا، على ان يتحقق ذلك في غضون تسعة أشهر من تاريخ بدأ المفاوضات، وفي حال عدم التوصل الى الاتفاق خلال المدة المذكورة يرفع الخلاف الى مجلس عصبة الأمم. وتتعهد الحكومتان البريطانية والتركية بعدم القيام بأية عمليات عسكرية او غير عسكرية من شأنها ان تغير بطريقة ما الوضع الراهن في المناطق التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار(فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧-٣٨) ؛ (دولبران ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٦) .

وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين الطرفين التركي والبريطاني في ٥ تشرين الأول ١٩٢٣م واستغرقت مدة طويلة ، ثم اتفق الجانبان على عقد مؤتمر في القسطنطينية لمتابعة القضية . وافتتح ذلك المؤتمر في ١٩ أيار ١٩٢٤م ، وانتهى في ٥ / حزيران من العام نفسه دون ان يتوصل الطرفان الى تفاهم ، وفشل المؤتمر، عند ذلك احيلت القضية الى مجلس العصبة عملا بمعاهدة لوزان وقرر المجلس على أثر ذلك تشكيل لجنة تحقيق دولية من ثلاثة أعضاء محايدين لدراسة المسألة وتقديم توصيات تساعد العصبة في التوصل الى حل مناسب (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٥٠) .

قامت اللجنة بزيارة ولاية الموصل وأجرت استطلاعاً تفصيلياً ، واستمعت الى وجهات نظر الطرفين العراقي والتركي ، وقدمت بعد ذلك تقريرا مفصلاً في ١٦ تموز ١٩٢٥م (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٥٩-٦٠) . وكان رأي اللجنة ان تكون

المنطقة المتنازع عليها ضمن المملكة العراقية، شرط ان تبقى تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً مع مراعاة رغبة الاكراد.

أجتمع مجلس العصبة لدراسة التقرير في ٣ أيلول ١٩٢٥، وعلى اثر احتدام المناقشات بين الوفدين التركي والبريطاني قرر مجلس العصبة ان يلتمس من محكمة العدل الدولية في لاهاي ابداء رأيها الاستشاري في معرفة صفة القرار الذي ينبغي ان يصدره المجلس ، أهو قرار تحكيم أو توصية أو توسط بسيط ، وهل يجب ان يكون القرار بالأجماع أو يمكن اتخاذه بالأكثرية وهل يجوز لممثلي الطرفين المتنازعين ان يشتركا في الاقتراع (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٨) ؛ (فوستر ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦٩-٢٧١).

فأجابت محكمة العدل الدولية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥م بما يلي: -

١- يكون القرار الذي يصدر عن مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان. ملزما للطرفين المعنيين، ويكون فصلاً باتاً لخط الحدود بين تركيا والعراق.

٢- يكون القرار بتصويت اجماعي يشترك الطرفان المتنازعان في الاقتراع دون ان يؤخذ صوتيهما في تعيين الاجماع أو خلافه (فاضل حسين ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٧) ؛ (فوستر ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٢).

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٢٥م قرر مجلس العصبة بالإجماع اعتبار خط بروكسل حداً فاصلاً وثابتاً بين العراق وتركيا على ان تضمنه بريطانيا وذلك بأن تتعهد بموجب معاهدة جديدة مع العراق استمرار نظام الانتداب بالشكل المعين في معاهدة التحالف المنعقدة بينهما لمدة خمس وعشرون سنة ، مالم يقبل العراق قبل انقضاء المدة عضواً في عصبة الأمم. وأن تراعى مصالح الأكراد في الشؤون الإدارية وتكون اللغة الكردية

في القضاء والتعليم في المنطقة لغة رسمية (الحسني ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨٩) ؛ (المياح ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٣١) ؛ (فوستر ، ١٩٨٩ ، ص ٢٧٧-٢٧٨).

ولغرض تنفيد هذا القرار تم عقد معاهدتين احداهما مع بريطانيا والعراق في كانون الأول ١٩٢٦م والأخرى بين بريطانيا وتركيا والعراق في حزيران ١٩٢٦، وجاء في المادة الخامسة من المعاهدة الثلاثية اعتبار الحدود نهائية ولازمة كما نظمت المواد الأخرى علاقات حسن الجوار بين العراق وتركيا (زكي صالح ، ١٩٥٣ ، ٧٤) .

٤-المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٦م :

بناءً على ما جاء في قرار عصبة الأمم المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ فيما يخص مشكلة الموصل من شرط يوجب على بريطانيا والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة جديدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق ٢٥ سنة ، وأعطى القرار مهلة للطرفين أمدها ستة اشهر للانتهاء من وضع المعاهدة الجديدة كي يعلن المجلس أن قراره المذكور أعلاه قد اكتسب الصفة القطعية ومن ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين تحديد خط الحدود المشار إليه في القرار ووصفه على الأرض (المياح ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٣١).

وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات لعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا ومعها بدأت الضغوط البريطانية لقطع الطريق أمام الحكومة العراقية والملك فيصل اذا ما حاول القيام ببعض المناورات لطلب إجراء تعديل في المعاهدة الجديدة بما يخدم مصالح العراق ، فكانت البداية تأكيد المندوب السامي للملك فيصل ما لعقد المعاهدة الجديدة بأقل ما يمكن التأخير من الأهمية الكبرى ، اذا انها الوسيلة الوحيدة لتأمين تثبيت حدود العراق الشمالية ، كما أشار المندوب السامي إلى ضرورة ترك البحث في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ الى وقت آخر ، على

أساس أن وزير المستعمرات البريطاني يرغب في عرض المعاهدة المقترحة على مجلس عصبة الأمم قبل منتصف كانون الثاني ١٩٢٦ (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٢٩) .

في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥م وصل إلى بغداد من لندن نص المعاهدة الجديدة كما صاغتها الحكومة البريطانية وتسلمها الملك فيصل من المندوب السامي مرفقا بكتاب سري يشير إلى عدم استعداد الحكومة البريطانية لتعديل نصوص المعاهدة بوجه عام ، وبأن وزير المستعمرات (ايمري) يؤكد على ضرورة توقيع المعاهدة وإبرامها لأن أي تعديل بنصوصها سيترك اثرا سيئاً للغاية على كل من عصبة الأمم والحكومة البريطانية وقد يفقد المكاسب التي جناها العراق بواسطة قرار عصبة الأمم والمتعلقة بحدوده مع تركيا ، لقد ادرك الملك فيصل أن الحكومة البريطانية لم تترك له مجالاً للتفاوض فأرسل نص المعاهدة إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون للتوصل إلى قرار بشأنها مع وزرائه (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٨) .

وافقت الحكومة العراقية على مشروع المعاهدة الجديدة التي كانت بمثابة تعديل لمعاهدة عام ١٩٢٢م بالنسبة لمدتها ، ولكنها لم توافق على شمول الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة الأولى للمدة نفسها ،كما أراد ذلك الجانب البريطاني وهنا كانت نقطة الخلاف في تفسير قرار مجلس العصبة بين الجانبين العراقي والبريطاني ، فرأت الحكومة العراقية أن الاتفاقيات الملحقة لا علاقة لها بقرار مجلس العصبة كما يصورها الجانب البريطاني وإنما هي تنظم العلاقات بين الطرفين وليس فيها التزامات تجاه المنظمة الدولية فضلا عن الوعود البريطانية المعطاة للعراقيين بموجب بروتكول ٣٠ / نيسان ، وعلى هذا الأساس قرر مجلس الوزراء عدم الموافقة على شمول الاتفاقيات الملحقة بمدة المعاهدة الجديدة ، وهي خمس وعشرون سنة ، وان تعقد بين الجانبين

اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة تتضمن تعهدا بريطانيا بأن تكون مدة الاتفاقيات مقصورة على اربع سنوات كما جاء في البروتكول مع ضرورة تعديلها على الصورة الموعود بها ، ويعاد النظر فيها وفقاً للمادة (١٨) من المعاهدة الحالية كل اربع سنوات ، وان تسعى الحكومة البريطانية لإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم ، واذا رفضت الأخيرة ذلك فأنها تلح على ذلك كل اربع سنوات خلال مدة المعاهدة الجديدة. ولما ابلغ المندوب السامي بهذا القرار احتج عليه وعاد ليلعب الدور ذاته الذي لعبه لإبرام معاهدة ١٩٢٢م ، فكتب إلى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ أن أمام العراق احد خيارين أما قبول المعاهدة بالصيغة التي وضعتها الحكومة البريطانية أو التنازل عن الموصل لصالح الأتراك (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٢٩-٣٠) .

وفي ٧ كانون الثاني ١٩٢٦ حذر المندوب السامي عبد المحسن السعدون بعدم المماطلة في قبول المعاهدة لان ذلك ستقوض الآمال المتعلقة بقبولها من قبل البرلمان البريطاني لتنامي المعارضة في أوساطه لأي توسع في مسؤوليات بريطانيا في العراق . عندئذ تصبح الحكومة البريطانية في موقف يحتم عليها إبلاغ عصبة الأمم بأن المعاهدة لا يمكن عقدها ويصبح قرار العصبة المتعلق بالحدود بلا مفعول . على الرغم من سياسة التهديد والترهيب هذه فان الحكومة العراقية قد أصرت على موقفها (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٢-٢٠٣) .

ولكن الملك فيصل ابلغ رئيس وزرائه بأن لا يجازف بمستقبل البلاد من اجل تعديلات إضافية ليس لها من الأهمية بحيث يؤثر على كيان البلاد . وهكذا اقتنع السعدون بوجهة نظر الملك ، ووجد نفسه بين اختيارين قبول المعاهدة أو ضياع الموصل ، فأختار الأول ، وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء في ١١ كانون الثاني

١٩٢٦ قبول المعاهدة الجديدة كما هي ، وبعد اسبوع أرسلت إلى مجلس النواب للمصادقة عليها وطلبت الحكومة واكثريتها الحزبية الموافقة على المعاهدة بالسرعة الممكنة وبدون مناقشة ورفضوا طلبا للمعارضة بإحالة المعاهدة الى لجنة مختصة للنظر فيها ، فأحتج المعارضون وتركوا القاعة وعددهم ثمانية عشرة عضوا وبعد أن تناقش المجلس سراً جرى التصويت على المعاهدة فوافق عليها الحاضرون بالإجماع وعددهم (٥٨) عضوا بغياب المعارضين ، ثم صادق عليها مجلس الأعيان في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ باستثناء عين واحد وهو مولود مخلص (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٣٥) ؛ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٧) .

لقد وضع قبول المعاهدة من قبل الحكومة ، وطريقة تصديقها في مجلس النواب وزارة عبد المحسن السعدون بين غضب الرأي العام وثناء الحكومة البريطانية ، وأخذت الصحف الوطنية تنشر برقيات الاستنكار لتصديق المعاهدة التي كانت تفد عليها من داخل العراق وخارجه وهي تعبر عن موقف الشعب العراقي والمعارضة الوطنية من المعاهدة . كما عارض الحزب الوطني المعاهدة وثمن موقف حزب الشعب داخل البرلمان على مواقفه الوطنية (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠٧) ؛ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٨) .

أما الحكومة البريطانية فقد أثنت على موقف رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون ، فقد بعث وزير المستعمرات (ايمري) ببرقية تهنئة للسعدون للجهود التي بذلها في سبيل عقد المعاهدة ، كما أن الحكومة البريطانية منحت السعدون وسام الشرف من الدرجة الأولى ولقب " سير" تقديرا لمواقفه وحسن تدبيره (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٣٥) ؛ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٠) .

٥-مشروع معاهدة ١٩٢٧م :

على اثر استقالة عبد المحسن السعدون من رئاسة الحكومة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، كلف الملك فيصل جعفر العسكري بأمر تشكيل حكومة جديدة ، فشكل العسكري وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ووضع في منهاج وزارته الاستمرار في مفاوضة الجانب البريطاني حسبما جاء في المعاهدة الثانية لتعديل الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة الأولى ولاسيما في الاتفاقيتين العسكرية والمالية .وأعربت الحكومة عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة الأولى لعام ١٩٢٢ والمعدلة بالمعاهدة الثانية لعام ١٩٢٦ ، وتضمن تقدم العراق نحو الاستقلال الحقيقي (العمر ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٧) ؛ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٨) .

وعندما بدات المفاوضات بين الجانبين واجه المفاوض العراقي موقفا معاكسا لرغبته من الجانب البريطاني الذي كان يرى ضرورة بقاء الحالة على ما هي عليه وعدم وجود مبرر في الوقت الحاضر لإعطاء العراق امتيازات أخرى وأي تعديل في المعاهدتين الأولى والثانية ، زاعماً أن ذلك سيكون مبعث عدم رضا من قبل عصبة الأمم والأتراك معاً. وهكذا لمس الوفد العراقي عدم استعداد الجانب البريطاني لقبول وجهة النظر العراقية في أمر التعديل (العمر ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٨) .

ثم جرى نقل المفاوضات الى لندن بناءا على مقترح الجانب البريطاني الذي طلب أيضا من الملك فيصل ان يكون قريبا من أجواء المفاوضات ، وعلى هذا الأساس غادر الأخير الى اوربا في ٦ آب ١٩٢٧ للإشراف على المفاوضات بشأن تعديل المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ، وفي أيلول استدعى الملك فيصل رئيس وزرائه جعفر العسكري إلى لندن ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي افتتحت رسمياً في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧م ، ورأس الوفد البريطاني (هنري دوبس) المندوب السامي في

العراق. وقد ارتكزت المفاوضات على ركنين أساسين هما : دخول العراق في عصبة الأمم في ١٩٢٨ وهل بإمكان الحكومة البريطانية أن تلح على ذلك ؟، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى تعديلاً يتفق وطموح الشعب العراقي والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٧) .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطاليب العراقية ، فرفضت الحكومة البريطانية ترشيح العراق للانضمام إلى عصبة سنة ١٩٢٨، زاعمة أن هذا الأمر سابق لأونه وليس من مصلحة العراق في شيء ، وترى تأجيل القضية إلى عام ١٩٣٢م . وفيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين، فقد وافقت بريطانيا على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة الأولي لعام ١٩٢٢ المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦ ولكنها لا تختلف عنها سوى في بعض التفاصيل وبقيت فيها الاتفاقيات المالية والعسكرية دون حل . وطالب الوفد العراقي اطلاق يد الحكومة العراقية في تطبيق نظام التجنيد الإجباري ، بهدف إنشاء جيش قوي قادر على الدفاع عن الوطن ، ورد الجانب البريطاني أن ليس في صالح العراق أن يأخذ بنظام ينفر منه الناس ولا ويرتضيه الا عدد قليل من المتحمسين (البزاز ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٣) ، وكان الوفد البريطاني يرفض كل اقتراح يقدمه الجانب العراقي ، وإزاء هذه المواقف البريطانية المتشددة ، قطعت المفاوضات ، وغادر رئيس الوزراء العراقي لندن في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧، وكان من المقرر أن يغادر الملك فيصل لندن بعد عدة إيام .فأقامت له وزارة المستعمرات مأدبة توديعية القى فيها فيصل كلمة جاء فيها « أن العراق يود أن يكون صديقا مخلصاً لبريطانيا ، صادقاً في ولائه لها ، وفياً لجميل معروفها وأن الأجدر بالحكومة البريطانية أن لا تتخلى عنه ، بعد المساعدات التي أسدتها إليه » ، ويبدو أن كلمات الملك فيصل تركت أثرا في

نفوس الحاضرين من الوزراء فأظهروا استعدادهم لإعادة النظر في موضوع المعاهدة واستئناف المفاوضات بواسطة لجنة وزارية جديدة ، وهنا تولى الملك فيصل مفاوضة الجانب البريطاني بنفسه لغياب رئيس الوزراء، وبعد عدة جلسات توصل الجانبان إلى صيغة معاهدة جديدة ، ثم غادر فيصل لندن ، بعد أن وجه كتاباً إلى رئيس وزرائه وضعه في المفوضية العراقية في لندن شرح فيه ما جرى في تلك المأدبة ، ويأمره بالعودة إلى لندن والتوقيع على المعاهدة . فعاد جعفر العسكري إلى لندن وأطلع على كتاب الملك ووقع على المعاهدة في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ ثم عاد إلى بغداد (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ١٣٤-١٣٥).

في ١٨ كانون الأول ١٩٢٧ ناقش مجلس الوزراء العراقي موضوع المعاهدة الجديدة وأوضح المجلس أن المعاهدة لا تضمن جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات ولكنها بشكلها الحقوقي ، واحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وسيادته وبخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين واحتوائها على تعهد صريح لدخول العراق العصبة في عام ١٩٣٢ وإلغائها المعاهدتين السابقتين وتركها حق التمثيل السياسي حراً غير مقيد لذا عدها المجلس خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي ، فقرر الموافقة عليها وعلى نشرها في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٧. مع الإشارة إلى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الأمم المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بما يتضمن أن الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثامنة والعشرين من ميثاق عصبة الأمم الباحثة عن الانتداب ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة ومع الإشارة إلى تصريح الوفد

البريطاني بقبول هذا الأساس (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ١٣٩) ؛ (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٩-٢٦٠) .

ولما أرادت الوزارة ان تنشر بياناً رسمياً بمضمون قراره أعلاه احتج هنري دوبس عليه بشدة مدعياً أن الوفد البريطاني الذي كان برئاسته لم يقطع على نفسه هذا العهد بالشكل الذي يدعيه مجلس الوزراء .عندئذ

قرر كل من وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية (رئيس الوزراء وكالة) رشيد عالي الكيلاني تقديم استقالتهما للملك فيصل الأول منتقدين المفاوضات مع الجانب البريطاني التي لم تستوعب حسب قولهما : « جميع ما وطدنا العزم على تحقيقه » وتركها للمسائل الرئيسية دون حل. ولدى عودة رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى بغداد ٣٠ كانون الأول ١٩٢٧، وجد أن وزارته تواجه صعوبات كبيرة تؤثر على سير أعمالها وتنفيذ برامجها ، منها استقالة الوزرين ، فقدم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في ٧ كانون الثاني ١٩٢٨ (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٠-٢٦٣) .

هكذا يبدو أن معاهدة عام ١٩٢٧ قد جاءت اقل بكثير مما كان يأمله الشعب العراقي وانها لا تختلف عن المعاهدات السابقة سوى ببعض الألفاظ ولباقة الصيغة ، فهي لم تأت بشيء جديد يستحق الذكر غير وعد الحكومة البريطانية في احدى بنودها(٥) بتأييد دخول عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ ولكنها اشترطت لذلك الدخول ضرورة محافظة العراق على معدل تقدمه الحاضر وان تسير الأمور سيراً حسناً ، لذلك نرى أن مجلس الوزراء على الرغم من انه وافق على المعاهدة ذكر في نص القرار أن الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة (٢٢) من عصبة الأمم الباحثة عن الانتداب ، الأمر الذي أدى الى احتجاج المندوب السامي واستقالة وزيري الداخلية والمالية من

منصبيهما حتى انتهى الأمر إلى استقالة الوزارة في نهاية المطاف ، وبقت المعاهدة بدون مصادقة فكان لابد من أبدالها بأخرى اقرب منها إلى تمثيل وجهة النظر الوطنية.

٦-المعارضة الوطنية ومعاهدة الاستقلال ١٩٣٠م :

اتضح لنا منذ المعاهدة البريطانية الأولى ، أن المعارضة الوطنية كانت قد حددت لها أهدافاً ثابتة تمثلت في التخلص من نظام الانتداب ، ونيل الاستقلال ودخول عصبة الأمم على هذا الأساس ، وتعديل
الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وزوال الحكم المزدوج الذي يتمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في إدارة البلاد وكانت لهم الأرجحية في ذلك ، ولم تهدأ المعارضة الوطنية حتى أبان مساومة بريطانيا للعراقيين على حسم قضية الموصل.(زكي صالح ، ١٩٥٣ ، ص ٧٥)، وظلت هذه المعارضة تنظر إلى المعاهدات السابقة على أنها كبدت العراق عبئاً ثقيلاً في قيودها وشروطها ومسؤولياتها وكانت بعيدة عن تحقيق المطالب الوطنية في التحرر والاستقلال .

وفي أعقاب استقالة حكومة جعفر العسكري شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م مشترطاً حل مجلس النواب من جهة ، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على نحو يتآلف والمطالب الوطنية من جهة أخرى . وبعد أن حل السعدون مجلس النواب واجرى الانتخابات التي تدخلت حكومته في شؤونها ، تم افتتاح مجلس النواب في ١٩ أيار ١٩٢٨ ثم اتجه السعدون إلى انتهاج سياسة

---

(٥) ينظر تفاصيل بنود المعاهدة في : (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص١٤٢-١٤٤)

وطنية . فقرر مجلس الوزراء في ١١ تشرين الأول ١٩٢٨ تشكيل لجنة وزارية من وزراء المالية والدفاع والمعارف للدخول في مفاوضات مع المندوب السامي بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠١) .

ولم تجد اللجنة في المسودتين اللتين قدمهما الجانب البريطاني ما يحقق الأهداف الوطنية العراقية فوضعت حلولاً تضمنت ان يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن امنه الداخلي والخارجي ، وتحديد عدد الضباط البريطانيين العاملين في الجيش العراقي ، وتحديد سلطات قائد القوة الجوية البريطانية وان يعهد إدارة الأحكام العرفية إلى ضابط عراقي بدلا من ضابط بريطاني ، وان يمتلك العراق للسكك الحديدية ولا يسهم في نفقات دار الاعتماد البريطاني ، وتحديد مدة الاتفاقيتين المالية والعسكرية بأربع سنوات. وجاء الرد البريطاني بالرفض للمطالب العراقية (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٨٢-٢٨٦) .

عندئذ استدعى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون عدد من رجال السياسة والمعارضة الوطنية منهم : ياسين الهاشمي ومحمد جعفر أبو التمن ورشيد عالي الكيلاني فعرض عليهم نتائج المفاوضات مع الجانب البريطاني وموقف الحكومة العراقية واستشارهم فيما يجب عمله ، فأيدوا موقفه وأشاروا عليه بالاستقالة بعد أن اكدوا له أن أحدا من المعارضة لن يقدم على تشكيل أية وزارة جديدة مهما تأزم الأمر. كما ساند حزب التقدم موقف رئيسه وعدّ مطالبه مطالب الشعب كله لا يجوز لأي احد أن يتراجع عنها ، وعلى اثر ذلك قدم السعدون استقالة حكومته في ٢٠ كانون الثاني١٩٢٩ (البزاز ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٧) .

بقيت البلاد من غير حكومة ما يقارب الثلاثة شهور، وكانت المعارضة الوطنية على درجة من الشدة بحيث لم يكن بالإمكان إقناع أي من الساسة بتولي مسؤولية الوزارة (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠٥) .

وعلى اثر تعيين مندوب بريطاني جديد وهو السير جلبرت كلابتون الذي وعد بالسعي لدى حكومته لاجابة المطالب العراقية. صدر في ٢٥ آذار ١٩٢٩ بيان من وزير المستعمرات البريطاني اعلن فيه استعداد حكومته لتبليغ عصبة الأمم « في أول فرصة ممكنة عن عزمها لترشيح العراق للانضمام إلى العصبة في عام ١٩٣٢، إلا اذا حدثت في هذه الأثناء عرقلة جديدة في التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد » ، وما أن اطلع الملك فيصل على فحوى البيان البريطاني حتى اقتنع بأن الوقت قد حان لإنهاء الأزمة الوزارية في البلاد ، وبعد أن رفض عبد المحسن السعدون العدول عن استقالته كلف الملك توفيق السويدي لتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٩-٣١٦) .

وفي غضون ذلك حدث تبدل سياسي في بريطانيا في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت ، ففاز فيها حزب العمال وتولى مسؤولية الحكم في بريطانيا ، وقد علق عدد من الساسة العراقيين آمالاً طيبة باستلام حزب العمال مقاليد الحكم معتبرين أن سياسة الحزب المذكور ستمكن العراق من التحول سريعاً نحو الاستقلال ودخول عصبة الأمم . وشعر توفيق السويدي أن مهمة وزارته قد شارفت على الانتهاء فقدم استقالته إلى الملك في ٢٥ آب ١٩٢٩،عندئذ حاول الملك فيصل والمندوب السامي كلابتون إقناع عبد المحسن السعدون بتشكيل الوزارة الجديدة ، إلا أن الأخير رفض قبول التكليف مشترطاً تليين الجانب البريطاني موقفه المتشدد إزاء المطالب العراقية الوطنية (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٣١٧-٣١٨) ؛ (ايرلاند ، ١٩٤٩ ، ص ٣٢٤)، وكان

المندوب السامي جلبرت كلابتون يكتب إلى حكومته بضرورة حصول تغيير ولو جزئي في السياسة البريطانية تجاه العراق لكسر الجمود السياسي الذي كان مخيماً على علاقات البلدين ، فما كان ١٤ أيلول ١٩٢٩حتى أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً أبلغه إلى الملك فيصل (روبرت بروك بوبهام) قائد القوة الجوية البريطانية في العراق الذي أوكل إليه مهمة المندوب السامي مؤقتاً بعد وفاة (كلابتون) بسكته قلبية مساء ١١/ أيلول ، وقد تضمن التصريح البريطاني استعداد الحكومة البريطانية لدعم ترشيح العراق إلى عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢، ورغبتها في عقد معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية قبل ذلك التاريخ لتنظيم العلاقات بينهما على أساس المقترحات الأخيرة لمشروع المعاهدة البريطانية – المصرية في ٣ آب ١٩٢٩ التي بعثت الأمل في وقته بأن العراق سينال ما نالته مصر من حقوق استقلالية ، عندما يصبح عضواً في عصبة الأمم (زكي صالح ، ١٩٥٣ ، ص ٧٧–٧٨).

على اثر هذا التصريح وما تضمنه من وعود بريطانية بإدخال العراق إلى عصبة الأمم في ١٩٣٢ دون قيد أو شرط قبل عبد المحسن السعدون تكليف الملك وشكل وزارته الرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩، وكان السعدون يرى في التصريح البريطاني ما يحقق جزءاً من رغبات العراقيين وان تحقيق الباقي يمكن أن يتم بالاعتماد على الجهود التي ستبذلها الحكومة لعقد معاهدة جديدة بعيدة كل البعد عن الصيغة الانتدابية التي اتسمت بها المعاهدات السابقة . وابلغ أعضاء حكومته بأن المفاوضات مع الحكومة البريطانية يجب أن تكون على أساس الاستقلال التام ، وان يتم الإسراع في تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ أبرامها أو تسريع دخول العراق في عصبة الأمم ، فضلاً عن طرح الاتفاقيات والمعاهدات السابقة جانباً ليتسنى للعراق القيام بمسؤولياته بصفته

دولة مستقلة سيكون لها بعد سنة أو سنتين المركز اللائق في عصبة الأمم (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢٣) .

على وفق تلك السياسة ألف السعدون لجنة وزارية من وزراء المالية والداخلية والدفاع لمفاوضة الجانب البريطاني لعقد المعاهدة الجديدة ، فوجدت اللجنة أثناء المفاوضات أن الشرط الذي وضعته الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين البلدين على أساس المشروع البريطاني المصري أمر غير مقبول لأن وضع العراق الاستراتيجي بالنسبة للخليج العربي المؤدي إلى الهند يختلف عن وضع مصر الاستراتيجي لوجود قناة السويس ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمواصلات البريطانية الأمر الذي يستدعي فرض الهيمنة على مصر ، كما وجدت اللجنة أن قوة التحرر الكامنة في نفوس العراقيين تكاد لا تدانيها قوة في سائر البلاد الشرقية ، فلما حاول الوفد العراقي أن يجعل مفاوضاته مع الجانب البريطاني على أساس مفاوضة الند للند ، لم تر من يأخذ ملاحظاتها المذكورة بنظر الاعتبار(الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٢٧٤) .

لقد تأزم الموقف في أجواء المفاوضات بسبب إصرار الجانب البريطاني على اعتبار القول الفصل في علاقات البلدين إنما هو قول الجانب البريطاني ، كما لم يبد الأخير احداث أي تغيير في مضمون المعاهدة الجديدة تلبية لرغبات الجانب العراقي ، وهكذا اتضح للسعدون عدم جدية الحكومة البريطانية في إحداث تغييرات أساسية في سياستها تجاه العراق (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٣) . ، ومن جهة أخرى تعرض السعدون إلى انتقادات صحفية جريئة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني متهمة إياه باهمال الرأي العام و محاولة جعل العراق صوتاً مؤيداً لبريطانيا كأصوات بقية المستعمرات (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥٠) .

وفي جلسة البرلمان ليوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩هاجمت المعارضة حكومة السعدون واتهمتما بالتراجع عن مطالب الشعب ، وإرجاع القضية العراقية سبع سنوات إلى الوراء ، وطالبوها بإلغاء الانتداب وإنجاز الاستقلال التام من دون قيد أو شرط ، ومن غير جدوى حاول السعدون إقناع المعارضة ، عندئذ اشتدت وتيرة الانتقادات الموجهة إليه فتجرء بعضهم باتهامه بالخيانة ومشايعة الإنكليز والتباطؤ في تحقيق آمال الشعب ، وإزاء استمرار الانتقادات انفعل السعدون قائلاً : « الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له ، ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٣-٣١٧) ؛ (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٢٧٧-٢٧٨) . واشارت المصادر التاريخية أن الحملة العنيفة التي شنتها المعارضة على سياسة السعدون في جلسة البرلمان ليوم ١١/ تشرين الثاني تركت أثرا بالغاً في نفسيته ، ولم يجد مناصراً له حتى من أعضاء حزبه في البرلمان الذين لم يدافعوا عنه في مواجهة المعارضين لسياسة حكومته ، فكانت هذه المواقف إلى جانب ظروفه العائلية السيئة سببا في إقدامه على الانتحار مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركاً وصيته التي جاء فيها: « سئمت الحياة التي لم أجد لذة فيها و لا ذوقا ولا شرفاً ، الأمة تنتظر الخدمة ، الإنكليز لا يوافقون ، ليس لي ظهير ، العراقيون يطلبون الاستقلال ضعفاء ، وبعيدون كثيراً عن الاستقلال ، وهم عاجزون عن تقدير نصائح أمثالي من أصحاب الشرف ، ويضنوني خائناً للوطن وعبداً للإنكليز، ما اعظم هذه المصيبة أنا الفدائي لوطني الأكثر إخلاصا... » (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص ٢٨١) ؛ (فرج ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤٥-٣٥٤) ؛(العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣١٧).

كلف الملك فيصل ناجي السويدي الشخصية الثانية في حزب التقدم لتشكيل الحكومة ، فشكلها في ١٨/ تشرين الثاني ١٩٢٩، ولكن هذه الحكومة التي تبنت

سياسة حكومة السعدون لم تنجح هي الاخرى في مهامها بسبب تدخل المندوب السامي الجديد فرنسيس همفريز في شؤونها فاضطرت الى الاستقالة في اقل من أربعة اشهر (الحفو ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦٢) ؛ (نعمة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٧-٢٥٨) .

لقد أثار استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية استياء الرأي العام العراقي ، فزاد ذلك من حدّة المعارضة الوطنية ، الأمر الذي حدا بزعمائها إلى تعبئة الرأي العام للقيام بمظاهرة واسعة احتجاجاً على السياسة البريطانية وتضامناً مع مطالب الوزارة المستقيلة ، فتعطلت بغداد وأقفلت محلاتها وأسواقها في يوم الجمعة ٢١ آذار ١٩٣٠م وخرجت الجماهير الغفيرة بمظاهرة عارمة بعد صلاة الجمعة هاتفة بحياة العراق ومطاليبه العادلة وقد حمل المتظاهرون لافتات كتبت عليها عبارات تطالب بالاستقلال التام وفداء الوطن وفي ختام المظاهرة التي طافت على دور السفارات والقنصليات الأجنبية والعربية رفعت اللجنة المنظمة لها مذكرة احتجاج باسم المتظاهرين الذين قدر عددهم بعشرات الألوف إلى الملك فيصل ومجلس النواب والأعيان وعصبة الأمم والحكومة البريطانية ومنظمة مكافحة الاستعمار والصحف العربية والأجنبية ، وقد عبرت المذكرة عن سخط الشعب العراقي على السياسة الاستعمارية البريطانية القائمة على الخداع والتمويه ، وطالبت عصبة الأمم ان تستمع إلى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها لان الشعب العراقي خسرت جراء صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه وأمانيه القومية (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢٧-٣٢٩).

إزاء تصاعد حدة المعارضة الوطنية وما تركته تلك المظاهرة من بصمات في فضح السياسة الاستعمارية البريطانية وتذكيرها لساسة البلاد عن هدف الشعب الاسمى الذي لا حياد عنه ألا وهو الاستقلال التام والتخلص من الانتداب ، الأمر الذي دفع بالسياسيين والملك فيصل والمندوب السامي للتحرك من اجل تهدئة الأوضاع وتشكيل

حكومة قوية من وجهة نظرهم تكون قادرة على مواصلة المفاوضات لأبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا والتمهيد للاستقلال ، ويكون رئيسها موضع ثقة الملك فيصل والجانب البريطاني ، وهكذا وقع اختيار الملك على نوري السعيد لأسناد الوزارة إليه وكان الأخير وثيق الصلة بالملك فيصل ورفيق درب نضاله السياسي أثناء الثورة في الحجاز وأيام حكومته في دمشق (البزاز ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٢) ؛ (العمر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥) ؛ (احمد فوزي ، ١٩٨٤ ، ص ٣١) ، فألف نوري السعيد وزارته الأولى ، واعلن أن أولى مهامه هي عقد معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق « على أساس الاستقلال التام » استناداً إلى التصريح البريطاني السابق في ١٤ أيلول ١٩٢٩. كما اقدم نوري السعيد على حل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة بحجة استفتاء الشعب بأمر المعاهدة ، وشكل حزباً سياسياً أسماه (حزب العهد) وكانت هذه الإجراءات لضمان الحصول على دعم لسياسة حكومته وفي مقدمتها إمرار المعاهدة في المجلس النيابي (العمر ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٣).

بدأت المفاوضات الرسمية بين العراق وبريطانيا في مطلع نيسان ١٩٣٠م لعقد المعاهدة الجديدة ، ويبدو أن أجواء المفاوضات لم تواجه ما يعكر صفوها ، وذلك لأن نوري السعيد كان مؤمناً بفكرة سياسة التفاهم مع الإنكليز ، وشاركهم في ذلك الملك فيصل لذلك لم يطل أمد المفاوضات بين الطرفين ، فتم التوقيع على المعاهدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م على أن تكون سارية المفعول عند دخول العراق في عصبة الأمم وقد نصت على عقد حلف أمده ٢٥ سنة بين بريطانيا والعراق وأكدت تعهد بريطانيا بتأييد دخول العراق عصبة الأمم في ١٩٣٢ مع استقلال العراق وانتهاء مسؤوليات الانتداب البريطاني وجميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة واعتباراً من تاريخ قبوله في العصبة (

العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٢) ؛ (نظمي ، وآخرون ، ص ١٨٣) ؛ (العمر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥).

هذا وقد تألفت المعاهدة من احدى عشرة مادة مع ملحق للشؤون العسكرية وملحق مالي وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الجانبان المتفاوضان ، كما الحق بالمعاهدة اتفاقية عدلية وقع عليها في آذار ١٩٣١ وحلت محل الاتفاقية العدلية السابقة التي كانت ملحقة بالمعاهدة الأولى لسنة ١٩٢٢ وضمنت للبريطانيين عدداً من المناصب في ميدان القضاء العراقي(الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٣ ، ص ٢٠-٢٤ ، ٣١ ، ٩٣-٩٥) .

لقد قوبلت المعاهدة بآراء مختلفة، ففي حين رأت المعارضة الوطنية فيها حكماً انتدابياً مقنعاً يتغلغل النفوذ البريطاني في مطاوي فقراتها وموادها . وماهي إلا وسيلة تضمن استمرار الهيمنة البريطانية وتحقق اهدافها في العراق على حساب شعبه وحكومته ، لذا تناولتها بالنقد والتجريح وسعت إلى حمل الشعب ومجلس الأمة على رفضها ، وكانت خلاصة آرائها هي أن المعاهدة قيدت العراق بشروط لا تتفق مع الاستقلال المنشود وان العراق اصبح بموجبها مقيداً بالنفوذ والمصالح البريطانية إلى حد بعيد . وهي لم تضف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق بل زادت في أغلاله ، وعزلته عن البلدان العربية المجاورة ، وصاغت الاستقلال من مواد الاحتلال . أن أقل ما يقال بشأن هذه المعاهدة هو إنها استبدلت الانتداب الوقتي باحتلال دائم وأجازت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته وأضافت إلى القيود والأثقال القائمة قيوداً وأثقالاً أشد وطأة . لذا يجب رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٣ ، ص ٥٢) ؛ (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٤-٣٤٥).

أما المسؤولون العراقيون فقد رحبوا بهذه المعاهدة ووجد الملك فيصل ورئيس حكومته نوري السعيد فيها خطوة أولى موفقة خطت بالعراق إلى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٤) ؛ (البزاز ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٢) لذا بادرت الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستكمال الصيغة الرسمية والقانونية للمعاهدة ولما كان ذلك يتطلب مصادقة المجلس النيابي عليها ولضمان حصول ذلك استصدرت الحكومة إرادة ملكية في الأول من تموز ١٩٣٠ بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية جديدة في ١٠ تموز ، وفي غضون ذلك وقبيل بدء الانتخابات شكل نوري السعيد حزباً سياسياً اسماه (حزب العهد) كما سبق ذكره ، لغرض المجيء بمجلس يكون داعماً لسياسته ، فأجريت الانتخابات رغم مقاطعة اطراف من المعارضة الوطنية لها والتي شككت في نزاهتها وكونها لن تأتي بممثلين حقيقين لإرادة الشعب ، وبالفعل أجريت الانتخابات بتدخل واضح من قبل الحكومة فجاءت نتيجتها كما أرادتها حيث حاز حزب العهد الحكومي على الأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان (النصيري ، ١٩٨٧ ، ص ٢١٠ وما بعدها)، وفي ١٦ تشرين الثاني عرضت المعاهدة على المجلس الجديد للمصادقة عليها ، وسط إجراءات امنيه مشددة لمجابهة الطوارئ ، وبعد مناقشات قصيرة لم تستغرق اكثر من أربع ساعات صادق المجلس على المعاهدة بأغلبية (٦٩) صوتاً وعارضها (١٣) نائباً ينتمون إلى كتلة المعارضة وغاب عن الجلسة خمسة نواب (النصيري ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٧) .

ثم عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان فوافق عليها احد عشر عضوا وخالفها خمسة أعضاء. ولم تكتف المعارضة في مجلس النواب بالتصويت ضد المعاهدة ، بل ذهبت إلى تشكيل حزب سياسي باسم حزب(الآخاء الوطني) كان من ابرز مؤسسيه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وعلي جودت الأيوبي وكامل

الجادرجي وغيرهم . وقد ارتأى أعضاء هذا الحزب توحيد جهودهم في خارج البرلمان مع الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن ذو المكانة والقاعدة الشعبية الواسعة لتكوين جبهة وطنية قوية لمناهضة المعاهدة ومعارضة سياسة الحكومة التي مررت المعاهدة (العكام ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٤) ؛ (المفتي ، ١٩٩٠ ، ص ٣١) ، فرفع الحزبان مذكرة إلى الملك فيصل طلبا فيها أن يستخدم نفوذه الشخصي بعدم التوقيع على المعاهدة ، ثم ابرقا إلى الأمين العام لعصبة الأمم ورئيس لجنة الانتدابات في جنيف البرقية التالية « إننا نشترك مع الأعضاء في رأيهم أن المعاهدة العراقية – البريطانية الأخيرة لا تضمن للعراق استقلاله التام ، إننا نرفض دخول العراق في عصبة الأمم كدولة استقلالها مقيد وغير مطلق » (الحسني ، ١٩٨٨ ، ج٣ ، ص ٥٢) ؛ (جميل ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣) .

وهكذا سعى الحزبان المتآخيان إلى معارضة حكومة نوري السعيد وتأليب الرأي العام على المعاهدة والتنديد بالمجلس النيابي الذي أقرها . ومن جانبها خطت بريطانيا خطوة أخرى لتنفيذ التزاماتها نحو العراق بعد أن ضمنت مصالحها الاستراتيجية وفق بنود المعاهدة فأبلغت عصبة الأمم عن رغبتها إدخال العراق إلى العصبة دولة مستقلة في ٣١ أيار ١٩٣١ وقد جرت مذاكرات حول دخول العراق العصبة أخذت وقتاً طويلاً تقرر في نهايتها أن العراق قد استوفى الشروط التي تؤهله لنيل العضوية في العصبة ، عندما يقدم الضمانات اللازمة للمجلس وفقاً لتوصيات تقرير لجنة الانتداب الدائمة، فقدم العراق تلك الضمانات في ٥ أيار ١٩٣٢ فأقر مجلس العصبة بالإجماع قبول العراق عضواً في العصبة في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ، وبذلك اصبح العراق الدولة المستقلة السابعة والخمسين من أعضاء العصبة ، وكان هذا الاستقلال شكلياً اكثر من كونه استقلالا فعلياً وواقعياً (الحفو ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧٧–٤٨٤).

٧-الخاتمــة :

عقب خضوع العراق لنظام الانتداب البريطاني على وفق المقررات الدولية ، ركزت بريطانيا جهودها على ممارسة سياسات استعمارية في العراق تحت واجهة الانتداب ، ولكن تلك السياسة سرعان ما انكشف امرها وأثارت ردود فعل وطنية رافضة ، عندئذ اضطرت بريطانيا الى وضع استراتيجية جديدة تجاه العراق تقوم على صياغة مضمون الانتداب الممقوت من قبل العراقيين بمعاهدة تظهر العلاقة بين الجانبين وكأنها علاقة صداقة وتحالف ، ولكنها في الواقع لا تمس مطلقا جوهر المصالح البريطانية ، وهذا الامر كان على خلاف اعتقاد العراقيين من ان العلاقة القائمة على معاهدة يجب ان تعني الاستقلال وانهاء الانتداب الذي يمثل شكلا من اشكال السيطرة الاستعمارية .

هكذا أدى اختلاف وجهات النظر بين الإنكليز والعراقيين حول شكل العلاقة التي يجب ان تسود بين الطرفين خلال سنوات الانتداب الى خوض صراع مرير بين المعارضة الوطنية والإدارة البريطانية التي سعت الى تكريس هيمنتها الاستعمارية على العراق بعناوين وأساليب مختلفة .

وكان موقف الحكومة العراقية وعلى رأسها الملك فيصل الذي اصبح بين الضغط الوطني وضغط السياسة الاستعمارية البريطانية كان الأكثر حرجا لكونه يمثل الموقف الرسمي في البلاد ، فلا هي تستطيع الوقوف بوجه المطالب البريطانية التي لها الفضل في تأسيسها وحمايتها ، ولا هي تستطيع ان تغض الطرف عن مطالب الشعب الذي تمثله وهي مطالب مشروعة لنيل الحرية والاستقلال التام . ولأجل ذلك شهدت سنوات الانتداب منذ بدايتها مراحل من المفاوضات العسيرة بهدف الوصول الى صيغة مرضية من العلاقات بين الطرفين ، ولما آل الامر الى ضرورة وجود معاهدة رسمية لتنظيم

العلاقة بين الجانبين وضعت على طاولة المفاوضات بنود المعاهدة الأولى لسنة ١٩٢٢.

ولدى وضوح الامر لأقطاب المعارضة الوطنية كون بنود المعاهدة لا تختلف في جوهرها عن بنود الانتداب اشتدت وتيرة النضال الوطني لإسقاط تلك المعاهدة ، وعندما قوي أمر المعارضة وكادت تتغلب على جميع أساليب المكر والضغط البريطانية بما فيها التهديد بالعودة الى صك الانتداب ، ظهرت الى المسرح قضية الموصل ومطالبة الاتراك بها . عندئذ بدأ الضغط البريطاني يأخذ منحى اخر يمس وحدة العراقيين وكيان بلدهم ، وهدد المندوب السامي صراحة أعضاء البرلمان ان بريطانيا لن تقف بجانب العراق في هذه القضية اذا لم يتم التصديق على المعاهدة ، فاضطر النواب الى تمريرها مشترطين الحفاظ على حقوق العراق في ولاية الموصل .

ومن ثم أصبحت قضية الموصل ورقة ضغط بيد بريطانيا لإمرار سياستها الاستعمارية وهيمنتها على العراق في المفاوضات اللاحقة سواء لأجل توقيع معاهدة ١٩٢٦م التي أوجبها حسم قضية الموصل لصالح العراق ، او مشروع معاهدة ١٩٢٧م التي لم تر النور لعدم تجاوب الجانب البريطاني مع المطالب العراقية ، والتي أريد منها تعديل المعاهدتين الأولى والثانية بما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال . غير ان المعارضة الوطنية التي ظلت تنظر الى المعاهدات السابقة على انها كبدت العراق عبئا ثقيلا في شروطها ومسؤولياتها ، ولا تخدم مصالح العراق ، وإزاء استمرار تلك المعارضة التي لم تهدأ حتى ابان مساومة بريطانيا للعراقيين على حسم قضية الموصل قد أوقع الحكومتين العراقية والبريطانية في حرج شديد فكان لا بد من اجراء تغييرات في السياسة البريطانية تجاه العراق حتى لو كان من الناحية الشكلية .

واما الحكومة العراقية التي كانت هي الأخرى تعاني من تصاعد حدة المعارضة وتعرضت الى انتقادات شديدة . عندئذ تحركت الحكومتان العراقية والبريطانية لتهدئة الأوضاع والشروع في مفاوضات جديدة أدت الى عقد معاهدة ١٩٣٠ التي ضمنت دخول العراق عصبة الأمم في ١٩٣٢ كدولة مستقلة (وان كان الاستقلال شكليا في الواقع) ، وانهاء مسؤوليات الانتداب البريطاني وإقامة حلف بين الطرفين لمدة خمس وعشرون سنة ، فضلا عن بنود والتزامات ضمنت المصالح الاستراتيجية البريطانية في العراق .

٨-المصادر والمراجع :

١- احمد ، إبراهيم خليل . (٢٠٠٢) ثورة ١٩٢٠ الوطنية والقومية في العراق . المفصل في تاريخ العراق المعاصر . ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

٢- الادهمي ، محمد مظفر . (١٩٨٩) . المجلس التاسيسي العراقي . ج ١ . ط ٢ . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد .

٣- ايرلاند ، فليب ويلارد . (١٩٤٩) . العراق دراسة في تطوره السياسي . ترجمة جعفر الخياط . دار الكشاف للطباعة . بيروت .

٤- البزاز ، عبد الرحمن . (١٩٦٧) . العراق من الاحتلال حتى الاستقلال . ط ٣ . بغداد .

٥- البصير ، محمد مهدي . (١٩٩١) . تاريخ القضية العراقية . ج ٢ . ط ٢ . دار الرشيد . بغداد .

٦- الجدة ، رعد ناجي . (٢٠٠٤) . التطورات السياسية في العراق .ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

٧- جميل ، أحلام حسين . (١٩٨٥) . الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢-١٩٣٢ . بغداد .

٨- الحسني ، عبد الرزاق . (١٩٨٨) . تاريخ الوزارات العراقية . ج ١ . ط ٧ . بغداد .

٩- الحسني ، عبد الرزاق . (١٩٨٩) تاريخ العراق السياسي الحديث . ج ٣ . ط ٧ . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد .

١٠-حسين ، فاضل . (١٩٦٧) . مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام . ط ٢ . بغداد .

١١-حسين ، ليلى ياسين . (٢٠٠٢) . المعاهدة العراقية الريطانية الأولى ١٩٢٢ والتوقيع عليها . المفصل في تاريخ العراق المعاصر . ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

١٢-الحفو ، غانم محمد . (٢٠٠٢) . معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم . المفصل في تاريخ العراق المعاصر . ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

١٣-الخطاب ، رجاء . (١٩٧٦) . العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة للراي العام العراقي . دار الحرية . بغداد .

١٤-الخطاب ، رجاء . (١٩٨٤) . عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه . ط ١ . الدار العربية للطباعة . بغداد .

١٥-الخطاب ، رجاء . (٢٠٠٢) . الانتداب البريطاني على العراق . المفصل تاريخ العراق المعاصر . ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

١٦-دولبران ، لويد . (٢٠٠٢) . العراق من الانتداب الى الاستقلال ١٩١٤-١٩٣٢ . ترجمة الدار العربية للموسوعات . بيروت .

١٧-صالح ، زكي . (١٩٥٣) . مقدمة في دراسة العراق المعاصر . بغداد .

١٨-عبد اللطيف ، عبد المجيد . (١٩٩١) . الملك فيص الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣ . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد .

١٩-العراق في رسال المس بيل . (٢٠٠٣) ترجمة وتعليق جعفر الخياط . تقديم عبد الحميد العلوجي . ط ١ . بيروت .

٢٠-العكام ، عبدالامير . (١٩٧٥) . الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ . مطبعة الاداب . النجف الاشرف .

٢١-العمر ، فاروق صالح . (١٩٧٦) . خلاف الأيام الأخيرة بين فيصل الأول ونوري السعيد . مجلة افاق عربية . العدد . ٢ .

٢٢-العمر ، فاروق صالح . (١٩٧٧) . المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ . بغداد .

٢٣-فرج ، لطفي جعفر . (١٩٨٨) . عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر . بغداد .

٢٤-فهد ، غازي دحام . (٢٠٠٢) . البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية ١٩٢١-١٩٣٣ . الدار العربية للموسوعات . بيروت .

٢٥-فوزي ، احمد . (١٩٨٤) . ١٢ ريس وزراء . بغداد .

٢٦-فوستر ، هنري . (١٩٨٩) . نشأة العراق الحديث . ج ١ . ترجمة سليم طه التكريتي . دار الفجر بغداد .

٢٧-مشتاق ، طالب . (١٩٨٩) . أوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨ . ج ١ . ط ١ . دار واسط . بغداد .

٢٨-المفتي ، حازم . (١٩٩٠) . العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي . مكتبة اليقظة العربية . بغداد .

٢٩-المياح ، محمد عبد الحسن . (٢٠٠٢) . مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية . المفصل في تاريخ العراق المعاصر . ط ١ . بيت الحكمة . بغداد .

٣٠-النصيري ، احمد عبد الرزاق . (١٩٨٧) . نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ . مطبعة الاديب . بغداد .

٣١-نظمي ، وميض عمر ، واخرون . (د . ت) . التطور السياسي المعاصر في العراق . بغداد .

٣٢-نعمة ، كاظم . (١٩٨٨) . الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال . ط ١ . الدار العربية للموسوعات . بيروت .

٣٣- اليوزبكي ، توفيق ، واخرون . (١٩٧٤) . دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية . ط ٢ . دار الكتب . جامعة الموصل .

References:

1) Ahmed, Ibrahim Khalil. (2002) The 1920 National Revolution and Nationalism in Iraq. The detailed history of contemporary Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
2) Al-Adhami, Muhammad Muzaffar. (1989). Iraqi Constituent Council. C 1. 2nd edition. House of General Cultural Affairs. Baghdad.
3) Ireland, Philip Willard. (1949). Iraq: A study of its political development. Translated by Jaafar Al-Khayyat. Al-Kashshaf Printing House. Beirut.
4) Al-Bazzaz, Abdul Rahman. (1967). Iraq from occupation to independence. 3rd edition. Baghdad.
5) Al-Basir, Muhammad Mahdi. (1991). History of the Iraqi issue. C 2. 2nd edition. Dar Al-Rashid. Baghdad.
6) Grandmother, Raad Naji. (2004). Political developments in Iraq, 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
7) Jamil, Ahlam Hussein. (1985). The political ideas of the Iraqi parties during the Mandate era 1922-1932. Baghdad.
8) Al-Hasani, Abdul Razzaq. (1988). History of Iraqi ministries. C 1. 7th edition. Baghdad.
9) Al-Hasani, Abdul Razzaq. (1989) The modern political history of Iraq. C 3. 7th edition. House of General Cultural Affairs. Baghdad.
10) Hussein, Fadel. (1967). The Mosul problem: a study in Iraqi-English-Turkish diplomacy and public opinion. 2nd edition. Baghdad.

11) Hussein, Laila Yassin. (2002). The first Iraqi-British Treaty of 1922 and its signing. The detailed history of contemporary Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
12) Al-Hafu, Ghanem Muhammad. (2002). The 1930 Treaty and Iraq's entry into the League of Nations. The detailed history of contemporary Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
13) The letter, please. (1976). Iraq between 1921-1927: A study of the development of Iraqi-British relations and their impact on Iraq's political development, with a study of Iraqi public opinion. Freedom House. Baghdad.
14) Al-Khattab, please. (1984). Abd al-Rahman al-Naqib: his private life, political views, and his relationship with his contemporaries. 1st edition. Arab Printing House. Baghdad.
15) The letter, please. (2002). British mandate over Iraq. The detailed history of contemporary Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
16) Dolperan, Lloyd. (2002). Iraq from the Mandate to Independence 1914-1932. Translation by the Arab House of Encyclopedias. Beirut.
17) Saleh, Zaki. (1953). Introduction to the study of contemporary Iraq. Baghdad.
18) Abdul Latif, Abdul Majeed. (1991). King Faisal I and his role in establishing the modern Iraqi state 1921-1933. House of General Cultural Affairs. Baghdad.
19) Iraq in Miss Bell's letter. (2003) Translation and commentary by Jaafar Al-Khayyat. Presented by Abdul Hamid Al-Alawji. 1st edition. Beirut.
20) Al-Akkam, Abdul Amir. (1975). The National Movement in Iraq 1921-1933. Arts Press. Al-Najaf Al-Ashraf.

21) Al-Omar, Farouk Saleh. (1976). The dispute of the last days between Faisal I and Nouri Al-Saeed. Arab Horizons Magazine. the number . 2.
22) Al-Omar, Farouk Saleh. (1977). The Iraqi-British treaties and their impact on internal politics 1922-1948. Baghdad.
23) Faraj, Lotfi Jaafar. (1988). Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in the contemporary political history of Iraq. Baghdad.
24) Fahd, Ghazi Dahham. (2002). The royal court in Iraq and its role in political life 1921-1933. Arab House of Encyclopedias. Beirut.
25) Fawzi, Ahmed. (1984). 12 prime ministers. Baghdad.
26) Foster, Henry. (1989). The emergence of modern Iraq. C 1. Translated by Salim Taha Al-Tikriti. Dar Al-Fajr, Baghdad.
27) Mushtaq, student. (1989). Papers of my days, Baghdad, Iraq, and the Arab world, 1900-1958. C 1. 1st edition. Dar Wasit. Baghdad.
28) Al-Mufti, Hazem. (1990). Iraq between the eras of Yassin Al-Hashimi and Bakr Sidqi. Arab Awakening Library. Baghdad.
29) Al-Mayah, Muhammad Abdel Hassan. (2002). The problem of Mosul and the demarcation of the Iraqi-Turkish border. The detailed history of contemporary Iraq. 1st edition. House of Wisdom. Baghdad.
30) Al-Nusairi, Ahmed Abdel Razzaq. (1987). Nuri al-Saeed and his role in Iraqi politics until 1932. Al-Adib Press. Baghdad.
31) Nazmi, Wadam Omar, and others. (D.T). Contemporary political development in Iraq. Baghdad.
32) Nimah, Kazem. (1988). King Faisal I, the British, and independence. 1st edition. Arab House of Encyclopedias. Beirut
.

33) Al-Yuzbaki, Tawfiq, and others. (1974). Studies in the Arab world, revolutionary and political movements. 2nd edition. National Library . University of Al Mosul.